



نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء
المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة
للبنوك الخليجية- دراسة تطبيقية مقارنة

د/ خالد محمد عثمان أحمد¹

مدرس المحاسبة

كلية التجارة- جامعة المنصورة

ملخص البحث

يتزايد الاهتمام بعمل دراسات مقارنة لتقييم أداء البنوك الخليجية، ويعد أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة أفضل مقياس متعارف عليه لقياس الكفاءة وتقييم الأداء في الأجل الطويل، وتتأثر هذه القيمة بمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS إضافة الي مؤشر السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية، ومؤشرات أخرى قدمتها الدراسات السابقة مثل حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع. ويركز البحث على اقتراح نموذج لقياس أثر مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي المصرفي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية مع عمل دراسة تطبيقية تقارن بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبين البنوك التقليدية والإسلامية. وخلصت الدراسة الي أن المؤشرات المؤثرة على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة هي حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع، الإيرادات، القروض، السيولة، حساسية مخاطر السوق، جودة الاصول، كفاية رأس المال. ويختلف أثر المؤشرات السابقة علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة بشكل معنوي بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من ناحية أخرى. في حين لا يختلف أثر المؤشرات السابقة علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة بشكل معنوي بين بنوك الخليج مجتمعة.

الكلمات المفتاحية: القيمة الاقتصادية المضافة، تقييم الأداء المصرفي، البنوك الخليجي.

¹E.mail:drkhalid_aosman_7@yahoo.com

A Suggested Model for Assessing the Impact of Financial Performance Efficiency Indicators on Improving the Economic Value Added of Gulf Banks (a Comparative Applied Study)

Abstract

There is increasing interest in making comparative studies to assess the performance of Gulf banks, and the method of economic value added is the best accepted measure for measuring efficiency and evaluating performance in the long term. This value is affected by the indicators of the American banking evaluation system CAMELS in addition to the Sharia Safety Index in Islamic banks, and other indicators provided by previous studies Such as equity, invested capital, deposits. The research focuses on proposing a model to measure the impact of the indicators of assessing the efficiency of the financial performance of banking on improving the economic value added of Gulf banks by using an applied study comparing the countries of the Gulf Cooperation Council with conventional and Islamic banks. The study concluded that the indicators affecting improving the economic value are equity, invested capital, deposits, revenues, loans, liquidity, sensitivity of market risks, asset and capital adequacy. It was found that there was a significant difference in the effect of the previous indicators on improving the economic value added between Gulf countries, and a significant difference also between, Conventional Banks (CBs) &Islamic Banks (IBs). While there is no such difference on the level of Gulf banks combined.

Keywords: economic added value, evaluation of banking performance, Gulf banks

١- مقدمة

يُعد القطاع المصرفي الخليجي من أكثر القطاعات أهمية وتطورا بسبب طفرة السيولة النقدية وزيادة الودائع المصرفية (موقع الاندبنت عربية، ٢٠٢٠). ووفقا لوكالة موديز يتميز هذا القطاع بوجود احتياطات كافية لتغطية الخسائر رغم انخفاض أسعار النفط، كما صنفت وكالة «فيتش» جميع البنوك الخليجية بمستقر، وتتزايد أهمية قياس وتقييم كفاءة البنوك (التجاني والشعوبي، ٢٠١٥)، وتحديد المؤشرات المؤثرة فيها بغرض تحسين قدرتها على مواجهة الآثار الاقتصادية. وتتعدد أساليب تقييم أداء وكفاءة البنوك مثل التحليل المالي والعائد على حقوق الملكية (عبد القادر وبطاهر، ٢٠١٨)، الا ان أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة يعد أفضل مقياس متعارف عليه للأداء في الأجل الطويل (حال، ٢٠١٤، Elali, 2011)، لذلك تركز الدراسة على تقييم أثر مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة.

١-١ مشكلة الدراسة

نظرا لتعدد الأزمات المالية العالمية وكثرة التطورات الاقتصادية يتزايد الاهتمام بتقييم الأداء المالي المصرفي للبنوك (عزت، ٢٠١٤، الشرفا والنحال، ٢٠١٧)، لتحديد نوعية التحسين الواجب (Yüksel, 2012)، بغرض المحافظة على الاستقرار المالي (Wanke, et al, 2016)، وزيادة كفاءتها (التجاني والشعوبي، ٢٠١٥)، وتحسين قدرتها على مواجهة الآثار الاقتصادية وتغيرات الأسعار وزيادة المنافسة وتحقيق الأهداف بأقل قدر من الموارد (خزناجي، ٢٠١٨، ختو وفريشي، ٢٠١٣). ويتطلب ذلك التركيز على محركات تقييم الأداء المالي للبنوك بشفاافية (العبيدي، ٢٠١٧). مما يخفف من آثار الأزمات المالية العالمية (السبئي، ٢٠١٤). وتوفر المعلومات المحاسبية البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم أداء البنوك ومقارنته بالأداء المرجعي (Tonanont, 2009)، ويتميز أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة بمراعاة تكلفة رأس المال وتكلفة الفرصة البديلة (Ismail, 2011, Abdoli, 2012)، وتركيزه على محركات أنشطة القيمة الاقتصادية المضافة (Panigrahi, et al, 2014, Shah, et al, 2015). لذلك تعتمد عليه هذه الدراسة.

وتتعدد مؤشرات تقييم أداء وكفاءة البنوك التي تؤثر على القيمة الاقتصادية المضافة الواردة في الدراسات السابقة مثل حقوق الملكية والودائع رأس المال المستثمر (خزناجي، ٢٠١٨، بلجيلالي، ٢٠١٨، صامل، ٢٠١٧، الوابل، ٢٠١٩، Ganea, 2015، Wanke, et al, 2016). الا ان نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) Bank Rating System يُعد من أفضل النظم الرقابية لتقييم الموقف المالي للبنوك (طلفاح، ٢٠٠٥)، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (Coelli et al, 2005). وقد اعتمده صندوق النقد والبنك الدولي لتقييم القطاع المصرفي (حشاد، ٢٠٠٦). كما انه من

أكثر الأساليب فعالية للبنوك لمواجهة الأزمات المالية (Dang,2011, Valencia,etal.,2013)، (يامين، ٢٠١٦. ولقد أوصت الدراسات السابقة بعمل دراسات مقارنة عن الأداء المالي للبنوك بين الدول او بين البنوك (وايل،٢٠١٩، Jolly,et al, 2017).

لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في تطوير نموذج لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي المصرفي لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية. ثم تطبيق هذا النموذج المقترح على الدول المختلفة لمجلس التعاون الخليجي، وتطبيقه على البنوك التقليدية او الإسلامية لمراعاة أثر اختلاف طبيعة عمل البنك.

١-٢ أهمية الدراسة

تتمثل في الأهمية العلمية والعملية، اما الأهمية العلمية فتننتج من أهمية دراسة موضوع مؤشرات تقييم أداء البنوك، وموضوع القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك. وتتزايد هذه الأهمية نتيجة عدم تقديم الدراسات السابقة لنماذج تقيس أثر العلاقة بين هذه المؤشرات وهذه القيمة، مما يمثل فجوة بحثية علمية. أما الأهمية العملية فتنتمثل في تقديم دليل تطبيقي يقارن أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي المصرفي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، في ظل ندرة الدراسات المقارنة في هذا الموضوع، ويزيد من أهمية هذه الدراسة زيادة عدد المشاهدات المستخدمة في تطبيق النموذج، حيث تعد الأكبر من بين الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع (Aziz Hsiang, 2017; Filipa, et al ,2018, Wanke, et al,2016, & Kabasakal,2017)، بالإضافة الي مقارنته علي مستوي بنوك دول الخليج.

١-٣ هدف الدراسة

تهدف الدراسة الي تطوير نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية. ولتحقيق هذا الهدف العام تم تحديد ثلاثة أهداف فرعية هي:

١-٣-١ تحديد تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية ككل.

١-٣-٢ دراسة اختلاف تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، لبيان أثر اختلاف ظروف كل دولة خليجية علي هذه العلاقة.

٣-٣-١ دراسة اختلاف تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين البنوك التقليدية والإسلامية الخليجية، ليبين أثر اختلاف طبيعة عمل البنوك على هذه العلاقة.

١-٤ منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي للتعرف على اهم مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي المؤثرة الواردة في نظام التقييم الأمريكي وفي الدراسات السابقة وما يضيفه الباحث من مؤشرات يري أهميتها علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة. كما استخدمت المنهج التحليلي القياسي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية لدراسة اهم مؤشرات التقييم المؤثرة علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، ولبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

١-٥ فروض الدراسة

تم تحديد فروض الدراسة بما يتفق مع الأهداف الفرعية للبحث كما يلي:
الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية للبنوك الخليجية ككل.

الفرض الثاني: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرض الثالث: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين البنوك التقليدية والإسلامية الخليجية.

١-٦ حدود الدراسة

يركز الباحث على البنوك الخليجية فقط لدول مجلس التعاون الخليجي لتشابه البيئة الاقتصادية والتشريعية والقواعد التشغيلية المنظمة وقواعد البنوك المركزية في هذه الدول، كما يقتصر الباحث على قياس الكفاءة باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة فقط دون غيرها من المقاييس.

١-٧ خطة الدراسة

يقسم الباحث الجزء المتبقي من الدراسة الي ثلاث اقسام هي:
القسم الثاني: الإطار النظري.
القسم الثالث: الدراسة التطبيقية.
القسم الرابع: النتائج والتوصيات.

٢- الإطار النظري

يتضمن هذا القسم عرض وتحليل استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم أداء وكفاءة البنوك، ومؤشرات تقييم وكفاءة الأداء المصرفي سواء الأمريكي او المقترحة في الدراسات السابقة المؤثرة على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة واشتقاق الفروض. وتفصيل ذلك كما يلي:

٢-١ استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم أداء وكفاءة البنوك

يعد قياس الأداء عملية تخصيص لتحقيق هدف معين ومقارنته بالأداء المرجعي (Tonanont,2009)، بغرض تحقيق الكفاءة وتحديد نوعية التحسين الواجب (Yüksel,2012). وتتحقق الكفاءة البنكية بتعظيم القيمة الاقتصادية المضافة لتحقيق أكبر عوائد ممكنة بأقل قدر من الموارد (اسماعيل، ٢٠١٦، رايس والزهران، ٢٠١٢)، وصولاً للتوظيف الأمثل للمدخلات (الوادي، ٢٠٠٩، عبد الرحمن، ٢٠١١)، وتحسن كفاءة الأداء بالوصول الي المخرجات المثلى لتحقيق ميزة تنافسية (Ajlouni,et al,2013,Elatroush,2011). وتقاس بقسمة المخرجات / المدخلات (Coelli, et al, 2005)، ويكون البنك كفاء عند تساوي المدخلات الفعلية مع المدخلات المطلوبة للمخرجات الفعلية الكفاء، حيث تنعدم فرص زيادة المخرجات بنفس المدخلات الحالية (Cooper, et al,2007). وتحسن الكفاءة عند ثبات المدخلات مع زيادة المخرجات، وزيادة المدخلات مع زيادة المخرجات بنسبة أكبر، وتخفيض المدخلات مع زيادة المخرجات، وتخفيض المدخلات المستخدمة مع ثبات المخرجات، وتخفيض المدخلات المستخدمة مع تخفيض المخرجات بنسبة أكبر (عبد الرحمن، ٢٠١١، ختو وقرشي، ٢٠١٣).

ويعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة أفضل مقياس متعارف عليه للأداء، لأنه يزيد القدرة التنافسية والتنظيمية والمالية في الأجل الطويل (حال، ٢٠١٤، Elali,2011)، بالتركيز علي استخدام مقاييس الأداء المؤثرة على الكفاءة في الأجل الطويل (García,2010, Ajlouni, et al,2013, Gutierrez & Ruiz, 2013, Mariappan & Sreearthi,2013) وغير الكفاء (Ajlouni, et al, 2013)، ويربط نتائج الأنشطة التشغيلية بقيمة الأسهم (Panigrahi, et al, 2014; Abdoli, et al, 2012; Ivanov,et al, 2014; Sekyere, Bhasin, 2013; 2016). كما يراعي تكاليف الحصول على الموارد (التجاني والشعوي، ٢٠١٥)، خاصة تكلفة رأس المال وتكلفة الفرصة البديلة (Ismail,2011, Abdoli,2012)، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد، ويربطه بتحقيق قيمة مستدامة (لولو، ٢٠١٥، Sekyere, 2016, Vijayakumar, 2012, Nakhaei, et al,2011, Vasile,2013). وقد استخدمته عدة دراسات سابقة لقياس كفاءة البنوك وربطها بالتنمية المستدامة (حسين، ٢٠١٦، Panigrahi, et al, 2014

المصرفية، وتقييم المخاطر والتأكد من كفاية رأس المال (عبد القادر وغرايه، ٢٠١٥). وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة EVA بالفرق بين صافي الربح التشغيلي وإجمالي تكلفة رأس المال المستثمر (shah et al., 2015).

يخلص الباحث مما سبق الي أفضلية استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم أداء البنوك، مما يحفز متخذي القرار لتحسين أداء البنوك غير الكفاء.

٢-٢ تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي المؤثرة على القيمة الاقتصادية المضافة

تركز البنوك عند تحديد القيمة الاقتصادية المضافة الي الوصول المخرجات المثلي باستخدام قدر معين من المدخلات (المؤشرات) (Meza&Jeong, 2013)، بشرط تجانس خصائص هذه البنوك رغم اختلاف أحجامها (Meza& Jeong, 2013, Baker, 2011). وتتمثل المؤشرات المؤثرة في تحسين القيمة الاقتصادية المضافة في مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي ومؤشرات قدمتها الدراسات الأكاديمية السابقة، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

٢-٢-١ مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)

يُعد هذا النظام من أفضل نظم تقييم الأداء للتحقق من سلامة الوضع المالي للبنوك من خلال مجموعة مؤشرات تمثل أداة للإنذار المبكر (طفاح، ٢٠٠٥، يامين، ٢٠١٦)، بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (Coelli et al. 2005)، وقد اعتمده صندوق النقد والبنك الدولي لتقييم القطاع المصرفي (حشاد، ٢٠٠٦). كما يُعد من أكثر الأساليب فعالية لتقييم أداء البنوك لمواجهة الأزمات المالية عند وجود مؤشرات للمخاطر الائتمانية والتشغيلية، (Dang, 2011, Valencia, et al., 2013) (يامين، ٢٠١٦). ويستخدم الباحث مؤشرات تقييم الأداء المصرفي الأمريكي لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة، وتتمثل هذه المؤشرات في ست مؤشرات تعكس ظروف البنك المالية والتشغيلية والإدارية والتزامه بالنظم (بومدين، ٢٠١٦). وهذه المؤشرات هي كفاية رأس المال (Capital Adequacy (C)، وجودة الأصول (Assets Quality (A)، والادارة (Management (M)، والايرادات (Earnings (E)، والسيولة (Liquidity (L)، وحساسية مخاطر السوق (Sensitivity to market risk (S). ويتم توضيح هذه المكونات كما يلي:

٢-١-١-١ كفاية رأس المال

تعني احتفاظ البنك بقدر كاف من رأس المال المصرفي لمواجهة المخاطر المستقبلية ودعم الثقة بالبنك وضمن سلامة نظامه المصرفي (Gup & Lutton, 2015، الشيخ، ٢٠١٩)، ويُعد الوفاء بمتطلباته من أهم القيود التنظيمية التي تواجه البنوك (Valencia, 2011; Song, 2014، Gup & Lutton, 2015). ويستخدم لقياس كفاءة البنوك واستيعاب الخسائر المحتملة وحماية الودائع (الشواربي، ٢٠٠٤؛ الطيب وشحاتيت، ٢٠١١)، وتحسين القيمة الاقتصادية المضافة (حسين، ٢٠١٦). وتتناسب نسبته مع الحدود القصوى للانتماء (توفيق، ٢٠٠٧) وطبيعة وتقييم حجم المخاطر (الكراسنة، ٢٠٠٦؛ أبو كمال، ٢٠٠٦؛ الفراء، ٢٠٠٨)، ومن ثم تتغير مكوناته لتغطية وتقليل أثر المخاطر (الزيني، ٢٠١١؛ عبدالكريم و أبو صلاح، ٢٠٠٧)، وما ينتج عنها من خسائر قد تؤثر على ربحية البنك واستمراره (مرقس، ٢٠١٤؛ الكراسنة، ٢٠٠٦؛ أبو محييد، 2015؛ Bessis،)، وتختلف الدراسات في اثره علي الربحية، ومن ثم علي القيمة الاقتصادية المضافة، فيري البعض وجود علاقة عكسية بينه وبين الربحية (Gup & Lutton, 2015؛ مرقس، ٢٠١٤) لأن زيادته تعني تعطيل جزء من الأموال عن الاستثمار مما يؤثر سلبا علي الربحية، ويرى آخرون ان العلاقة طردية لأن زيادته تجذب الودائع وتزيد الربحية (الشيخ، ٢٠١٩؛ الدوري، ٢٠١٨). ويتم تدعيم كفاية رأس المال بزيادة المخصصات الملائمة (أبو محييد، ٢٠٠٨). وتقاس كفاية رأس المال بعدة مقاييس مثل نسبة رأس المال المستثمر إلى الودائع ونسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (دييك، ٢٠١٥؛ توفيق، ٢٠٠٧؛ ناصر، ٢٠١٣؛ توفيق، ٢٠٠٧؛ الزعابي، ٢٠٠٨؛ Dang, 2011). أو وفق مقررات لجنة بازل، التي تتضمن رأس المال الأساسي والمساند (عبد القادر وغراية، ٢٠١٥؛ الفراء، ٢٠٠٩، Strampelli, 2011; Gup & Lutton, 2015). وتمثلت مقررات بازل في ٣ مقررات ركزت على تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال، تمثل التطور فيها بزيادة كميته، من ٨% عام ١٩٩٧ الي ١٤% بنهاية عام ٢٠١٩ (المساعدة، ٢٠١٣؛ عبد القادر وغراية، ٢٠١٥)، وتحسين نوعية مكوناتها، وتوسيع المخاطر لتشمل المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، ورفع نسب نسبة الرافعة المالية. ويُعاب على مقررات بازل عدم مراعاة خصوصية البنوك الإسلامية، ومنها ان الودائع تبني على أساس المضاربة، بما يسمح للبنوك بنقل الخسارة أو جزء منها الي أصحاب الودائع (الشيخ، ٢٠٠٥)، كما تختلط حسابات الاستثمار المشاركة بين أموال البنك وأموال المودعين مما قد يحملها خسارة، ولذلك لا تدرج ضمن رأس المال التنظيمي (الزعابي، ٢٠٠٨). وتقلبات القيمة السوقية وتغيرات مكونات الأصول (خزام، ٢٠٠١)، وعدم تناسب مدد الودائع الاستثمارية مع مدد صيغ الاستثمار، وعدم الاقتراض بفائدة، وعدم وجود سوق مصرفية نشطة لمنتجات المصرفية الاسلامية، إضافة الي وجود قواعد تشريعية ملزمة للتحوط من المخاطر، مثل قاعدة سد الذرائع (المساعدة، ٢٠١٣؛ IFSB2, 2005). لذلك قام مجلس

الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بإصدار معايير خاصة للبنوك الإسلامية (Jaseem, 2012؛ أبو محييد، ٢٠٠٨؛ جلال، ٢٠١٢؛ الحرتسي، ٢٠٠٩؛ أبو العز، ٢٠١٤).

تميز بين تمويل الأصول الذاتي وأمن حسابات الاستثمار. كما أضافت احتياطات جديدة مثل احتياطي معدل الأرباح، واحتياطي مخاطر الاستثمار وتدرج قيمة الاحتياطي التي تخص المساهمين فقط ضمن مكونات رأس المال وإضافة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية للمخاطر التشغيلية، وتعديل مقام نسبة كفاية رأس المال بحسابات الاستثمار المشاركة غير المضمونة، وإدخال القروض الحسنة المساندة ضمن رأس المال التنظيمي (IFSB15). وأضافت هامش الجدية والأصول المؤجرة لتخفيف مخاطر الائتمان، كما تزيد اوزان القيمة المرجحة بالمخاطر للمشاركة والمضاربة (IFSB2) عما تطلبه بازل II (خان واحمد، ٢٠٠٣). ولذلك يجب أن يقل معدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية عن التقليدية. وتقييم البنوك على أساس رقمي موحد شامل يتدرج من ١ إلى ٥، حيث التصنيف ١ قوى، و ٢ مرضى، و ٣ متوسط، و ٤ حدي، و ٥ غير مرضى (صالح ورحال، ٢٠١٣؛ ديبك، ٢٠١٥؛ الفرا، ٢٠٠٩؛ Caton, 1997). كما تبين زيادة كفاءة البنوك كبيرة الحجم عن الصغيرة في دول الخليج (BCBS, 2010). كما تكون البنوك التقليدية الكبرى أكثر استقراراً من البنوك الإسلامية الكبرى، والبنوك الإسلامية الصغرى أكثر استقراراً من البنوك التقليدية الصغرى (Cihak & Hesse, 2008).

يتضح مما سبق اختلاف مقاييس كفاية رأس المال بين البنوك التقليدية والإسلامية، واختلافه بين مقررات بازل الثلاثة التي تغيرت خلال فترة الدراسة عدة مرات، ونتيجة لذلك يفضل الباحث استخدام مقياس موحد يركز على جوهر كفاية رأس المال وهو نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة.

٢-٢-١-٢ جودة الأصول

تعنى قدرة الأصول على تحقيق العوائد وكفاية ضمانات الأصول وكفاية مخصصاتها (الزعابي، ٢٠٠٨؛ Dang, 2011). وتقاس بعدة مقاييس منها قيمة القروض غير المسددة الي اجمالي القروض او خسائر الائتمان أو مخصص خسائر القروض الي مجموع القروض (Echekob, et al, 2014; Dang, 2011). ولقد ضاعفت البنوك الخليجية المخصصات لتقليل آثار الأزمة المالية العالمية (الخولي، ٢٠٠٩). وتتنخفض نسبة القروض غير المسددة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية (IFSB, 2014). مما يعني تحسن هذا المؤشر في البنوك الإسلامية عن التقليدية. وتوجد علاقة ارتباط قوية بين الربحية وجودة الأصول (Echekob, et al, 2014; Almazari, 2011).

٢-٢-١-٣ الإدارة

تعنى قدرة إدارة البنك على ضبط وتسيير العمليات المصرفية والائتمانية وقياس ومراقبة المخاطر (الكراسنة، ٢٠٠٦؛ ديبك، ٢٠١٥؛ Dang, 2011)، وتقاس بنسبة النفقات الي الدخل او نسبة القروض الي الودائع أو معدل نمو الأصول او معدل نمو القروض، او بقسمة صافي الايراد / اجمالي القروض (عكاب، الرقيبات، ٢٠١٧).

٢-٢-١-٤ الإيرادات

تقيس القدرة الكسبية ونموها في ضوء المخاطر (الزغابي، ٢٠٠٨، الكراسنة، ٢٠٠٦)، وتقاس بعبء مقاييس مثل معدل العائد على الأصول او على حقوق الملكية (Karim & Alam, 2014; Dang, 2011)، أو نسبة هامش الدخل من الفوائد (التجاني وشعوبي، ٢٠١٥؛ الربيعي؛ راضي، ٢٠١١). ويتحسن هذا المؤشر نتيجة زيادة حجم البنك (Sidqui & Shoaib, 2011).

٢-٢-١-٥ السيولة

تعني تحديد المستوي الملائم من النقدية وما يعادلها للمحافظة على التوازن بين السيولة والربحية، وتتحدد في ضوء المستوى الحالي والمستقبلي للسيولة ويرتبط بحجم المخاطر (Dang, 2011)، وتقاس بعبء مقاييس مثل نسبة النقدية الي اجمالي الأصول أو الي اجمالي الودائع (الجابري، ٢٠١٥) أو معدل الودائع الي الأصول أو معدل القروض الي الودائع، او نسبة تغطية الفوائد، وتفضل البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في أغلب المؤشرات السابقة (Hsan & Dridi, 2010).

٢-٢-١-٦ حساسية مخاطر السوق

تعني مراعاة المخاطر التي تؤدي الي أقصى خسائر ممكنة لتعكس تغيرات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي والأدوات المالية والمشتقات التي تؤثر سلباً على الوضع المالي للبنك، مع مراعاة حجم البنك وكفاية الإيرادات ورأس المال (الكراسنة، ٢٠٠٦؛ SEC, 2008). وتقاس بمقياس القيمة المعرضة للخطر VAR Value at Risk لتحديد أقصى خسارة متوقعة خلال فترة محددة (بومدين، ٢٠١٦)، او بالفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لفائدة (Malihe, 2015). ويقترح الباحث استخدام مجموع خسائر الاستثمارات وخسائر التخلص من الأصول معا.

ولقد اعتمدت عدة دراسات على مؤشرات نموذج التقييم المصرفي الأمريكي منها:

- دراسة العبد، ٢٠١٦: ركزت على تقييم وترتيب أداء البنوك السعودية في الالتزام بمؤشرات نظام CAMELS، وتبين وجود فروق معنوية بينها، وتميز باكتشاف الخلل بالبنوك وسلامتها المصرفية (Kumar et. al., 2012)، وخلصت الي ان المؤشرات المؤثرة هي جودة الأصول

- وجودة الادارة، وخلصت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٦) الي نفس النتيجة بأهمية المؤشرين السابقين، كما خلصت الي وجود تفاوت كبير بين أداء البنوك السعودية. في حين ان كفاية رأس المال والسيولة غير مؤثرة. واوصت بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة البحث في هذا المجال.
- دراسة بومدين، ٢٠١٦: ركزت على أهمية نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك، واعتبرته أحد آليات الحوكمة المصرفية، وأداة للإنذار المبكر والتفتيش الميداني في البنوك، وخلصت الي ان مؤشر حساسية مخاطر السوق هو الأكثر أهمية.
- دراسة العبد، ٢٠١٦: خلصت الي وجود علاقة طردية بين جودة الأصول وجودة الإدارة بالكفاءة، ووجود علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية. وعدم وجود تأثير لكفاية رأس المال والسيولة.
- دراسة احمد، ٢٠١٨: استخدمت نظام Camels لمقارنة أداء البنوك، وخلصت لوجود علاقة معنوية بين الربحية وأداء البنوك، لكن البنوك الخاصة اعلى ربحية. واوصت بمزيد من البحث لتقييم أداء البنوك.
- دراسة عكاب والرقيبات، ٢٠١٧: خلصت لوجود علاقة معنوية بين نظام CAMELS والمخاطر الائتمانية في البنوك، واوصت بالتركيز على كفاية رأس المال والسيولة وحساسية المخاطر.
- دراسة Sharmaa, 2012: خلصت الي زيادة كفاءة البنوك التجارية الهندية بسبب زيادة الأصول والودائع، واتفقت بذلك مع ما خلصت اليه دراسة (شيام، ٢٠١٤)، كما توجد علاقة موجبة بين الودائع وكفاءة البنوك، وعلاقة سلبية بين نسبة الودائع إلى الالتزامات مع الكفاءة.
- دراسة حسين، ٢٠١٦: خلصت الي وجود فروق معنوية بين البنوك التقليدية والإسلامية في كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.
- دراسة بختي، ٢٠١٨: أضافت نظام السلامة الشرعية الي نظام CAMELS، بإضافة معايير كمية شكلية وموضوعية مثل المشروعية الحقيقية لتعبر الفتوى عن جوهر المعاملة، ووجود مرجعية للفتوى، وضرورة القبول العام للفتوى والاستقلالية والمصادقية والسمعة الطيبة وعدم منح مكافآت عن الفتوى (بورقيبه، ٢٠١١، عمارية، ٢٠١٧). كما اتفقت مع دراسة (عبد القادر، عبد الرحمن، ٢٠١٨) في أفضلية هذا النظام لتقييم أداء البنوك الإسلامية. لذلك يضيف الباحث مؤشر نظام السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية.

يخلص الباحث مما سبق الي اختلاف نتائج الدراسات السابقة في تحديد المؤشرات الأكثر تأثيرا والأقل تأثيرا علي القيمة الاقتصادية المضافة، ولذلك يحتاج الامر الي دراسة تطبيقية تقدم دليل عملي من واقع بيانات فعلية عن المؤشرات المؤثرة على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك.

٢-٢-٢ مؤشرات تقييم الأداء التي قدمتها الدراسات السابقة لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة

تتمثل اهم هذه الدراسات فيما يلي:

- دراسة الوابل، ٢٠١٩: ركزت على قياس كفاءة البنوك السعودية باستخدام مؤشرات حقوق الملكية والودائع والقروض وإجمالي الأصول. وتوصلت لوجود فائض في الموارد لدى البنوك مما يعني عدم الكفاءة، ويحتم زيادة الاستثمارات المصرفية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- دراسة خزاناجي، ٢٠١٨: ركزت على قياس كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام مؤشرات حقوق الملكية والودائع والقروض، وتحديد التحسينات المطلوبة للبنوك غير الكفاء. وخلصت الي ضعف الاستثمارات البنكية لمعظم بنوك الدراسة، مما يلزم معه البحث عن فرص استثمارية.
- دراسة بلجيلالي، ٢٠١٨: خلصت الي وجود علاقة طردية بين الكفاءة ومعدل العائد على الأصول. وأوصت بتحسين استخدام الموارد، وتوجه البنوك لقياس كفاءتها، مما يحسن أدائها الاقتصادي.
- دراسة عبدالقادر وبطاهر، ٢٠١٨: ركزت على قدرة البنوك على تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة والاستغلال الأمثل للموارد لزيادة كفاءة التكاليف والحجم والنطاق. واتفقت مع دراسات (BCBS, 2010, IFSB, 2014) في أفضلية مؤشرات الكفاءة المصرفية في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية (صالح & رحال، ٢٠١٣، ديبك، ٢٠١٥، الفراء، ٢٠٠٩).
- دراسة رايس والزهران، ٢٠١٢: ركزت على قياس الكفاءة المصرفية الجزائرية، وخلصت إلى عدم كفاءة التكاليف والحجم. وأوصت بضرورة تقديم خدمات مصرفية حديثة. وأكدت دراسة (ختو و قريشي، ٢٠١٣) علي انخفاض كفاءة البنوك الوطنية والعربية مقارنة بالبنوك الأجنبية في الجزائر، وضعف الاستثمارات المصرفية لمعظم البنوك. وعدم ارتباط الكفاءة بحجم البنك، في حين خلصت دراسة (Kumar & Singh, 2015) الي نتيجة مختلفة، حيث يزيد الحجم من كفاءة البنوك.

- دراسة الجابري، ٢٠١٥: خلصت الي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نسب السيولة والملاءة المالية، لوجود فائض سيولة بها، في حين تزيد ربحية البنوك التقليدية. بما يتفق مع دراسات (Shahid, 2012; Ali & Rami, 2006)، عبد الكريم، ٢٠١٠، منذر وعدنان، ٢٠٠٧)، في حين خلصت دراسة (Sepideh, et al, 2018) الي افضلية أداء البنوك التقليدية عن الإسلامية.
- دراسة (حسين، ٢٠١٦) خلصت الي وجود فروق معنوية بين البنوك التقليدية والإسلامية في كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.
- دراسة التجاني وشعوبي، ٢٠١٥: ركزت على تكامل مؤشرات الكفاءة والفعالية عند تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال التركيز على أثر السيولة على الربحية، وخلصت الي ارتباط الفعالية بمؤشرات كفاءة البنوك وتطوير الدور الاجتماعي لها. وأضافت دراسة (الذياب، عساف، ٢٠١٤) ترتيب الالتزام بالمسئولية الاجتماعية ثم القانونية ثم الاقتصادية ثم الأخلاقية ثم الخيرية على أداء البنوك الإسلامية. واوصت بإضافة البعد البيئي. كما اوصت بضرورة تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.
- دراسة (Almumani, 2013): خلصت الي تحسن كفاءة البنوك السعودية بمرور الوقت لتحسن قدرتها في إدارة مواردها، لذلك فضل الباحث ان تكون فترة الدراسة طويلة (١٠ سنوات)، وتزيد الكفاءة النسبية للبنوك الأصغر عن البنوك الكبيرة، وكلما زادت كفاية رأس المال قلت المخاطرة.
- دراسة Sunnantyo & Tresula, 2017: خلصت الي انخفاض أداء كفاءة البنوك من خلال قياس كفاءة أداء البنوك الاندونيسية، حيث حققت ٦ بنوك فقط الكفاءة من أصل ٢٥ بنك.
- دراسة شياد، ٢٠١٤: خلصت الي ارتفاع مستوى كفاءة البنوك الإسلامية. ووجود علاقة طردية بين حجم البنك وأجمالي الأصول ومستوى كفاءته. وأوصت بزيادة معدل العائد على الأصول لتحسين الكفاءة.
- دراسة الدوري، واخرون، ٢٠١٨: ركزت على أثر العوامل الاقتصادية على القيمة السوقية المضافة للبنوك الأردنية، وتبين انها تؤثر بنسبة ٧٠% على القيمة السوقية المضافة، واوصت باستخدام البنوك لنماذج كمية حديثة للتنبؤ بالقيمة المضافة للبنوك لتقييم الأداء المالي في الأجل الطويل.

- دراسة إبراهيم، ٢٠١٥: ركزت على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر من خلال التوظيف الأمثل للموارد والشفافية والمصادقية والاشراف والرقابة والتركيز على الاستثمار في أصول أكثر سيولة.

- دراسة Sepideh, et al, 2018: ركزت على قياس كفاءة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، وخلصت الي ان البنوك التقليدية أكثر كفاءة من البنوك الإسلامية، كما يوجد تأثير معنوي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي وكفاءة البنوك الخليجية. وكلما زادت نسبة الإقراض للودائع، زادت كفاءة البنوك. وخلصت الي وجود تأثير سلبي للسيولة على الكفاءة.

- دراسة Wanke, et al, 2016: ركزت على قياس درجات الكفاءة لبنوك موزمبيق، باستخدام مؤشرات تكلفة العمل وتكلفة رأس المال وحصة السوق. وخلصت الي انخفاض الكفاءة بسبب ارتفاع تكلفة العمل وتكلفة رأس المال، ويوجد تأثير إيجابي لحصة السوق على الكفاءة، واوصت بزيادة إجمالي الودائع وإجمالي القروض وتخفيض التكاليف بتقليص حجم الموظفين والاستفادة من رأس المال.

- دراسة Jolly, et al, 2017: ركزت على دقة بيانات مؤشرات قياس كفاءة البنوك الهندية، واستخدمت الأعمال العامة وأعمال التأمين المصرفي. وخلصت الي زيادة أهمية اعمال التأمين المصرفي مقارنة بالأعمال العامة بشكل جوهري. وأوصت الدراسة بعمل دراسات مقارنة للبنوك.

يخلص الباحث مما سبق الي وجود مؤشرات مؤثرة على القيمة الاقتصادية المضافة بخلاف مؤشرات نظام التقييم الأمريكي، أهمها حقوق الملكية والودائع والقروض ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، وتم تطبيق هذه الدراسات في بيئات مختلفة عن دول مجلس التعاون الخليجي لذلك يضيف الباحث هذه المؤشرات الي مؤشرات نظام التقييم الأمريكي، ويضيف اليها مؤشر نسبة صافي الديون الي رأس المال التي تعكس المخاطر المصرفية التشغيلية والسوقية والائتمانية، وتعد هذه المخاطر هامة جدا، فكلما زادت هذه النسبة قلت الكفاءة، ومن ثم يتوقع ان تكون العلاقة عكسية بين هذا المؤشر والقيمة الاقتصادية المضافة. كما يتبين اختلاف نتائج الدراسات السابقة في تحديد المؤشرات المؤثرة على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك، ولذلك يحتاج الامر الي تقديم دليل عملي عن المؤشرات المؤثرة وغير المؤثرة، مع اجراء دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية. ويخلص الباحث المتغيرات التي سيعتمد عليها في الدراسة كما يلي:

- القيمة الاقتصادية المضافة (المتغير التابع): وتحسب بالفرق بين صافي الربح التشغيلي والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المملوك والودائع الاستثمارية، ويتضح من هذا القياس أن أي تحسن في الربحية (صافي الربح التشغيلي) أو انخفاض في تكلفة رأس المال المملوك والودائع يؤدي لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك.

- قياس المتغيرات المستقلة لتقييم الأداء المصرفي: وهي المتغيرات المؤثرة علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة الواردة في نظام تقييم البنوك الامريكى والدراسات السابقة وما اضافه الباحث.

ويضم الباحث كل هذه المؤشرات معاً، التي تتسم بالشمولية وتمثيل أنشطة البنك، كما توجد علاقة منطقية بينها وبين القيمة الاقتصادية المضافة، وتتمثل هذه المؤشرات (المتغيرات) فيما يلي:

- حقوق الملكية: تكون من واقع القوائم المالية للبنوك ومستخرج من قاعدة بلومبرج.
- رأس المال المستثمر: تكون من واقع القوائم المالية للبنوك ومستخرج من قاعدة بلومبرج.
- الودائع: تمثل المصدر الرئيسي والاهم في البنوك التجارية، وتم استخراجها من قاعدة بلومبرج.
- القروض: تعد الاستثمار الرئيسي في البنوك التجارية التقليدية، ويعادلها الاستثمارات في المربحة والمشاركة والمضاربة وغيرها في البنوك الإسلامية، وتم استخدام المؤشرات الأربع السابقة في عدة دراسات مثل (خزناجي، ٢٠١٨؛ بلجيلالي، ٢٠١٨؛ صامل، ٢٠١٧؛ الوابل، ٢٠١٩، (Ganea, 2015

- كفاية رأس المال: لأن فترة الدراسة من ٢٠١٠ الي ٢٠١٩، وهي فترة طويلة مما يحسن من النتائج المتوقعة، وبسبب تغير المقاييس المستخدمة لقياس هذا المؤشر خلال هذه الفترة، نتيجة تغير متطلبات بازل الاولى والثانية والثالثة، كما يختلف كما سبق توضيحه في البنوك الإسلامية عن التقليدية، لذلك يركز الباحث في قياس هذا المؤشر على جوهر المقياس وهو زيادة نسبة رأس المال الي الأصول الخطرة، فزيادة هذه النسبة تدعم كفاية رأس المال وتحمي الودائع، واستخدمتها دراسات سابقة مثل (ديبك، ٢٠١٥؛ توفيق، ٢٠٠٧؛ ناصر، ٢٠١٣؛ توفيق، ٢٠٠٧؛ الزعابي، ٢٠٠٨؛ Dang, 2011).

- جودة الأصول: تعد القروض الاستثمار (الأصل) الرئيسي في البنوك التجارية، وعادة ما يمنح البنك القروض مقابل ضمانات من الأصول، ويجب التحقق من كفاية هذه الضمانات ومخصصاتها، ويتحقق ذلك إذا تم تحصيل جميع القروض وفوائدها، الا ان الواقع يوضح

وجود خسائر نتيجة عدم قدرة البنوك على التحصيل، وتحتاط الإدارة لذلك بتكوين مخصصات لخسائر القروض، ومن ثم يستخدم لقياس هذا المتغير نسبة مخصص خسائر القروض/اجمالي القروض، وكلما انخفضت هذه النسبة زادت جودة الأصول، ولقد استخدمتها دراسات سابقة مثل (Echekob, et al, 2014; Dang, 2011)

- **جودة الإدارة:** ويستخدم لقياسها نسبة القروض ÷ الودائع (عكاب، الرقيبات، ٢٠١٧). وكلما زادت هذه النسبة زادت جودة الإدارة نتيجة قدرتها على التحصيل وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها.

- **الإيرادات:** يستخدم الباحث لقياسها معدل العائد على رأس المال المستثمر بدلا عن حقوق الملكية، لأن تتخفف الأهمية النسبية لحقوق الملكية في البنوك التجارية (أقل من ١٨% عادة)، وقد استخدمته دراسة (Karim & Alam, 2014). ويتحسن هذا المؤشر عند تطبيق القيمة العادلة (الشيخ، ٢٠١٩).

- **السيولة:** يتم الاحتفاظ بالسيولة لمقابلة عمليات السحب والإقراض، غير ان الاحتفاظ بقدر أكثر من اللازم منها يعني ضياع فرص استثمارية على البنك (Sepideh, et al, 2018)، لذلك يجب التناسب بين السيولة والربحية، ويتحقق ذلك من خلال التوازن بين النقدية واجمالي الأصول، ولذلك يستخدم لقياس هذا المتغير نسبة النقدية الي اجمالي الأصول، وقد استخدمتها دراسات سابقة مثل (Dang, 2011).

- **حساسية مخاطر السوق** تعبر عن أقصى خسارة يمكن أن يتحملها البنك ويركز الباحث على الخسارة الأساسية وهي مجموع خسارة الاستثمارات وخسارة التخلص من الأصول، وليس خسارة الاستثمارات فقط كما فعلت دراسة (بومدين، ٢٠١٦). ونظرا لأن قاعدة البيانات تفصح عن مكاسب وخسائر هذه المفردات معا، لذلك استخدم الباحث الخسارة فقط، وعند وجود مكاسب تكون أقصى خسارة هي صفر.

- **نظام السلامة الشرعية:** ويكون هذا المتغير في البنوك الإسلامية فقط لأنها هي من تلتزم بمتطلبات الشريعة ولديها هيئة رقابة شرعية (بختي، ٢٠١٨).

٢-٣ اشتقاق فروض الدراسة التطبيقية

يتم اشتقاقها بما يتسق مع الأهداف الفرعية للدراسة كما يلي:

خلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الي اختلاف أثر مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك، فذهب البعض الي انخفاض أثر كفاية

رأس المال وجودة الادارة وجودة الأصول عليها (Echekob,et al, 2014)، في حين خلص آخرون الي ارتفاع كفاية رأس المال والأصول والودائع (Tarawneh, 2006). ولذلك يحتاج الامر الي دليل تطبيقي لتقييم أثر هذه المؤشرات علي تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية، في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع (الوابل، ٢٠١٩). لذلك يصيغ الباحث الفرض الأول كما يلي:

(لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية للبنوك الخليجية ككل)

واستكمالا لإثراء الدراسة، ولما طالبت به دراسات عديدة بعمل دراسات مقارنة في قياس الكفاءة بين الدول (الوابل، ٢٠١٩، Jolly,et al, 2017)، وتقرن الدراسة الحالية بين أداء هذه بنوك كل دولة بتقديم دليل عملي يدعم بحوث الدراسات المقارنة بين الدول، وتعد هذه هي الدراسة الاولي-على حد علم الباحث- في هذا الموضوع، لذلك يصيغ الباحث الفرض الثاني للدراسة كما يلي:

(لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي).

كما اختلفت الدراسات في أفضلية أداء البنوك الإسلامية ام البنوك التقليدية (Ali & Rami 2006) (Shahid, 2012)؛، عبدالكريم، ٢٠١٠، منذر وعدنان، ٢٠٠٧، فخلص البعض الي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نسب السيولة والملاءة المالية (الجابري، ٢٠١٥)، وفي جودة الأصول (IFSB, 2014)، في حين خلص آخرون الي افضلية زيادة تأثير مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول في البنوك التقليدية عن الإسلامية (إبراهيم، ٢٠١٦؛ حسين، ٢٠١٦؛ Sepideh, et al, 2018). مما يعني وجود فروق معنوية بين البنوك التقليدية والإسلامية. ولذلك يحتاج الامر الي تقديم دليل تطبيقي يدعم أحد الاتجاهين لذلك يصيغ الباحث الفرض الثالث للدراسة كما يلي:

(لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في تأثير مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة بين البنوك التقليدية والإسلامية الخليجية)

٣- الدراسة التطبيقية

ويتمثل إطار هذه الدراسة فيما يلي:

٣-١ مجتمع الدراسة والفترة الزمنية

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الخليجية، وعددها ٦٣ بنك لمدة ١٠ سنوات في الفترة من ٢٠١٠ الي ٢٠١٩، ومن ثم يبلغ عدد مشاهدات الدراسة ٦٣٠ مشاهدة، ويوضح الجدول التالي رقم (١) عدد ونسبة البنوك في كل دولة

جدول (١): تبويب مجتمع الدراسة وفق دول مجلس التعاون الخليجي

بيان	السعودية	الامارات	البحرين	قطر	الكويت	عمان	الاجمالي
عدد	١١	١٦	١١	٦	١٢	٧	٦٣
نسبة	١٧.٤٦	٢٥.٣٩	١٧.٤٦	٩.٥٣	١٩.٠٤	١١.١٢	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق اختلاف عدد البنوك فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، فالعدد الأكبر في دولة الامارات وتبلغ نسبته ٢٥% تقريبا، في حين العدد الأقل في دولة قطر بنسبة ٩.٥%.

٣-٢ أسلوب جمع البيانات

تم تجميع البيانات من قاعدة Bloomberg للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الخليجية.

٣-٣ متغيرات ونموذج الدراسة المقترح

جدول (٢): متغيرات الدراسة التطبيقية

الدراسات السابقة التي استخدمت هذا المتغير	قياس المتغير	المتغير
(Panigrahi, et al, 2014, Shah, et Ismail, 2011 al, 2015, Abdoli, 2012)	صافي الربح التشغيلي- المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المملوك والودائع.	القيمة الاقتصادية المضافة
(خزناجي، ٢٠١٨، بلجيلالي، ٢٠١٨، الوابل، ٢٠١٩)	وفق القوائم المالية من قاعدة بلومبرج	حقوق الملكية
(Ganea, 2015) ; وابل، ٢٠١٩)	وفق القوائم المالية من قاعدة بلومبرج	رأس المال المستثمر
(خزناجي، ٢٠١٨؛ بلجيلالي، ٢٠١٨؛ صامل، ٢٠١٧، الوابل، ٢٠١٩، Wanke, et al, 2016)	وفق القوائم المالية من قاعدة بلومبرج	الودائع
(اقتراح الباحث)	مستخرجة من قاعدة بلومبرج	نسبة صافي الديون الي رأس المال
(ديبيك، ٢٠١٥؛ توفيق، ٢٠٠٧؛ ناصر، ٢٠١٣؛ توفيق، ٢٠٠٧؛ الزعابي، ٢٠٠٨) (Dang, 2011)	نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة	كفاية رأس المال

(Echekob, et al, 2014, Dang, 2011)	مخصص خسائر القروض ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول
Sepideh, et al, 2018؛ (عكاب والرقيبات، ٢٠١٧؛ al, 2018).	القروض ÷ الودائع	جودة الإدارة
(Karim&Alam, 2014, Dang, 2011)	معدل العائد على رأس المال المستثمر.	الإيرادات
(Dang, 2011; Sepideh, et al, 2018)	نسبة النقدية الي إجمالي الأصول	السيولة
(بومدين، ٢٠١٦)	خسائر الاستثمارات + خسائر التخلص من الأصول	حساسية المخاطر
(خزناجي، ٢٠١٨؛ بلجلاي، ٢٠١٨، شامل، ٢٠١٧؛ الوابل، ٢٠١٩؛ Wanke , et al, 2016)	وفق القوائم المالية من قاعدة بلومبرج	القروض
(بختي، ٢٠١٨).	يفترض وجوده في البنوك الإسلامية فقط.	السلامة الشرعية

ويستخدم الباحث هذه المتغيرات لإعداد النموذج المقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي المصرفي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك، ويأخذ النموذج المقترح الصيغة التالية:

$Y_{ji} = \beta_0 + \beta_1 X1_{ji} + \beta_2 X2_{ji} + \beta_3 X3_{ji} + \beta_4 X4_{ji} + \beta_5 X5_{ji} + \beta_6 X6_{ikjp} + \beta_7 X7_{ij} + \beta_8 X8_{ij} + \beta_9 X9_{ij} + \beta_{10} X10_{ij} + \beta_{11} X11_{ij} + \varepsilon$	
Y _{ji}	يعبر عن القيمة الاقتصادية المضافة، كمؤشر Proxy لقياس كفاءة البنوك (j) وذلك لنوعية البنك، (i) تخص أحد دول مجلس التعاون الخليجي. وبحيث تأخذ (j) رقم (١) للبنوك الإسلامية، رقم (٢) للبنوك التقليدية، بينما تأخذ (k) الأرقام من (١) إلى (٦). (حيث رمز لدولة السعودية بالرقم ١، والامارات ب ٢ والبحرين ٣، وقطر ٤، والكويت ٥، وعمان ٦)
X1 _{ji}	يعبر عن حقوق الملكية للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X2 _{ji}	يعبر عن رأس المال المستثمر للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X3 _{ji}	يعبر عن الودائع للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X4 _{ji}	يعبر عن نسبة صافي الديون الي رأس المال للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X5 _{ji}	يعبر عن كفاية رأس المال للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X6 _{ji}	يعبر عن جودة الأصول للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X7 _{ji}	يعبر عن جودة الادارة للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X8 _{ji}	يعبر عن الإيرادات للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X9 _{ji}	يعبر عن السيولة للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X10 _{ji}	يعبر عن حساسية مخاطر السوق للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
X11 _{ji}	يعبر عن القروض للبنك (j) المرتبطة بنوع البنك (i) والدولة.
β ₀	يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار المتدرج
β ₁ :β ₁₁	يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتدرج
ε	يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتدرج

٣-٤ اختبار فروض الدراسة التطبيقية

٣-٤-١ اختبار الفرض الأول

ويتم اختباره من خلال عرض نتائج تحليل الارتباط Pearson Correlation عند مستوي معنوية

٥% لجميع البنوك الخليجية (آخر صف) بجدول رقم (٣) التالي:

جدول (٣): مقارنة نتائج علاقات الارتباط بيرسون بين دول مجلس التعاون الخليجي

واجمالي البنوك الخليجية

		حقوق الملكية	رأس المال المستثمر	الودائع	الديون / رأس المال	كفاية رأس المال	جودة الأصول	جودة الإدارة	الإيرادات	السيولة	حساسية المخاطر	القروض	
Y	Pearson Correlation	.879**	.852**	.940**	-1.02	-0.067	-0.097	-.252**	.602**	.147	.168	.935**	سعودية
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.287	.483	.311	.007	.000	.122	.077	.000	
Y	Pearson Correlation	.966**	.960**	.977**	-0.015	-0.072	-0.153	.048	.048	.283**	-.239**	.979**	امارات
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.853	.366	.053	.550	.549	.000	.002	.000	
Y	Pearson Correlation	.936**	.901**	.898**	.074	.075	-.191*	-.094	.303**	-.189*	-.033	.892**	بحرين
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.439	.436	.045	.328	.001	.047	.733	.000	
Y	Pearson Correlation	.989**	.965**	.989**	.094	.015	.027	.045	.115	.140	.101	.984**	قطر
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.475	.909	.837	.732	.381	.287	.442	.000	
Y	Pearson Correlation	.265**	.327**	.334**	.017	-.053	-.006	-.027	.049	-.015	-.326**	.329**	كويت
	Sig. (2-tailed)	.003	.000	.000	.858	.565	.944	.770	.597	.870	.000	.000	
Y	Pearson Correlation	.947**	.945**	.953**	.096	.052	-.089	.356**	.147	.263*	.017	.963**	عمان
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.432	.670	.461	.002	.223	.028	.887	.000	
Y	Pearson Correlation	.550**	.423**	.591**	-.010	-.035	-.042	-.045	-.037	.374**	.030	-.135**	كل البنوك
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.808	.387	.297	.255	.351	.000	.447	.001	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يخلص الباحث من نتائج الجدول السابق رقم (٣) صف كل البنوك (الأخير) الي النتائج التالية:

- ١- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عند ٥% بين المؤشرات المستقلة لحقوق الملكية ورأس المال المستثمر والودائع وبين القيمة الاقتصادية المضافة، مما يعني أهمية هذه المتغيرات، بما يتفق مع دراسات (خزناجي، ٢٠١٨، بلجيلالي، ٢٠١٨، العبد، ٢٠١٦، شيايد، ٢٠١٤، صامل، ٢٠١٧، الوابل، ٢٠١٩؛ Ganea, 2015., Wanke, etal,2016, Sepideh, et ؛ Sharmaa ,2012 ، al,2018). في حين توجد علاقة ارتباط عكسية بين القروض والقيمة

الاقتصادية المضافة، وتفسير ذلك انه كلما زادت القروض زادت مخاطر التحصيل مما يؤثر سلبا على القيمة الاقتصادية المضافة.

٢- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤشرات صافي الديون /رأس المال، كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الإيرادات، حساسية المخاطر، بما يتفق بخصوص عدم أهمية كفاية رأس المال مع دراسات (العبد، ٢٠١٦، شيا، ٢٠١٤، Sharmaa, 2012).

٣- يخلص الباحث مما سبق الي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التقييم المصرفي والقيمة الاقتصادية المضافة عند مستوي ٥% لكل البنوك الخليجية. ولتدعيم اختبار الفرض تستخدم نتائج نموذج الانحدار المتدرج لكل البنوك الخليجية (العمود الأخير رقم ٧) في الجدول التالي:

جدول (٤): مقارنة نتائج علاقات الانحدار المتعدد لدول مجلس التعاون الخليجي

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الاعمدة	
جميع البنوك	عمان	الكويت	قطر	بحرين	امارات	السعودية	بيان	
.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	معنوية النموذج	
.577	.961	.348	.993	.904	.968	.946	R2	
.759	.980	.590	.996	.951	.984	.973	R	
-448.034	-38.072	-1891.445	-144.093	-42.86	-87.05	-2750.51	الثابت β_0	
.114	.114	-.140	.136	.096	.051	-.077	معامل نموذج الانحدار	حقوق الملكية
.000	.000	.000	.000	.000	.000	.304	مستوي المعنوية	
-.048	-.048	.046	-.118	.073	-.010	.047	معامل نموذج الانحدار	رأس المال المستثمر
.000	.000	.000	.376	.600	.918	.000	مستوي المعنوية	
.019	.019	.393	.031	.007	-.103	.016	معامل نموذج الانحدار	الودائع
.000	.000	.196	.000	.001	.496	.000	مستوي المعنوية	
-.005	-.005	.021	.018	-.068	-.011	-.003	معامل نموذج الانحدار	صافي الديون /رأس المال
.834	.834	.789	.203	.041	.212	.904	مستوي المعنوية	
-.004	-.004	-.013	-2606.93	-.025	.018	-.012	معامل نموذج الانحدار	كفاية رأس المال
.885	.885	.862	.019	.483	.212	.605	مستوي المعنوية	
-.021	-.021	-.011	-.004	.020	-.023	-.010	معامل نموذج الانحدار	جودة الاصول
.423	.423	.882	.766	.539	.120	.672	مستوي المعنوية	

جودة الإدارة	معامل نموذج الانحدار	.002	.001	.013	.033	-.015	-.005	-.005
	مستوي المعنوية	.948	.949	.660	.162	.851	.840	.840
الإيرادات	معامل نموذج الانحدار	272.762	51.896	7.572	61.529	381.142	-.001	-.001
	مستوي المعنوية	.000	.000	.000	.002	.007	.969	.969
السيولة	معامل نموذج الانحدار	-.006	.005	-.001	.005	-.012	125.945	125.945
	مستوي المعنوية	.786	.741	.985	.646	.871	.000	.000
حساسية المخاطر	معامل نموذج الانحدار	.025	-.025	.048	2.588	-40.777	.020	.020
	مستوي المعنوية	.268	.088	.113	.000	.000	.442	.442
القروض	معامل نموذج الانحدار	.138	.022	.048	.006	.566	-4.471	-4.471
	مستوي المعنوية	.237	.000	.688	.000	.242	.012	.012

يتبين من الجدول السابق رقم (٤) العمود رقم ٧ ان معاملي التحديد والارتباط يبلغ على التوالي (57.7% و 75.9%)، مما يعني وجود قوة تفسيرية معقولة للنموذج في تفسير التحسن في القيمة الاقتصادية المضافة نتيجة مؤشرات حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع، السيولة، القروض بمستوي معنوية ٥%، في حين لا توجد علاقة معنوية لبقية المؤشرات. ونتيجة لذلك يخلص الباحث الي رفض فرض العدم الأول، حيث يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات التقييم المصرفي والقيمة الاقتصادية المضافة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي ككل. كما يمكن الاعتماد على النموذج في التنبؤ بقياس القيمة الاقتصادية المضافة لجميع البنوك الخليجية اجمالاً.

٣-٤-٢ اختبار الفرض الثاني

ويتم اختباره من خلال عرض نتائج تحليل الارتباط عند مستوي معنوية ٥% لكل دولة علي حده من جدول رقم (٣)، ونتائج الانحدار في جدول رقم (٤). ويتبين من الجدول (٣)، لصفوف كل دولة وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوي ٥%، ويلاحظ ما يلي:

١- اتفاق بنوك دول مجلس التعاون الخليجي على وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات حقوق الملكية ورأس المال المستثمر والودائع والقروض وبين القيمة الاقتصادية المضافة بما يتفق مع دراسات (الجابري، ٢٠١٥؛ جديني وسحنون، ٢٠١٧). مما يؤكد على أهمية هذه المتغيرات.

- ٢- تتفق البنوك السعودية والبحرينية على وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات وبين القيمة الاقتصادية المضافة، مما يوضح أهمية إضافة هذا المتغير في هاتين الدولتين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Karim & Alam, 2014; Dang, 2011).
- ٣- تتفق بنوك الامارات وعمان على وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة وبين القيمة الاقتصادية المضافة، مما يوضح أهمية إضافة هذا المتغير في هاتين الدولتين، بما يتفق مع دراسات (Dang, 2011; Sepideh, et al, 2018) الا ان هذه العلاقة عكسية في البحرين.
- ٤- توجد في عمان علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الإدارة وبين القيمة الاقتصادية المضافة، بما يتفق مع نتيجة دراسات (عكاب، الرقيبات، ٢٠١٧؛ Sepideh, et al, 2018). في حين تكون هذه العلاقة عكسية في السعودية.
- ٥- اتفاق البنوك السعودية والاماراتية والكويتية على وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين حساسية مخاطر السوق والقيمة الاقتصادية المضافة، مما يوضح أهمية مراعاة شكل هذه العلاقة في هذه الدول الثلاث، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بومدين، ٢٠١٦).
- ٦- اتفاق بنوك الامارات والبحرين على وجود علاقة ارتباط عكسية معنوية بين جودة الاصول والقيمة الاقتصادية المضافة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Echekob, et al, 2014; Dang, 2011).
- يتضح مما سبق وجود اختلاف بين الدول في أثر مؤشرات تقييم الأداء المصرفي علي القيمة الاقتصادية المضافة، فبعض العلاقات طردية في دولة وعكسية في اخري، وبعض العلاقات معنوية في دولة وغير معنوية في أخرى، مما يقدم دليل عملي على وجود اختلاف بين الدول.
- ٧- يتبين من الجدول السابق رقم (٤) في الاعمدة الخاصة بالدول (من العمود ١ الي ٦) تتراوح معامل التحديد في دول السعودية والامارات والبحرين وقطر وعمان بين 99.3% و 90.4% مما يعني زيادة القوة التفسيرية للنموذج المقترح في تفسير التغير في القيمة الاقتصادية المضافة نتيجة التغير في مؤشرات تقييم الأداء المصرفي بمستوي معنوية ٥%، ويؤكد ذلك ارتفاع معامل الارتباط حيث يتراوح لنفس الدول بين 99.6% و 95.1%. مما يعني إمكانية الاعتماد على النموذج المقترح في التنبؤ بقياس القيمة الاقتصادية المضافة في هذه الدول، مما يعد إضافة عملية هامة لهذه الدراسة.

٨- وفقاً للجدول رقم (٤) يبلغ معاملي التحديد والارتباط في الكويت 34.8% و 59%، وهي معدلات منخفضة نسبياً مقارنة بباقي الدول مما يعني انخفاض القوة التفسيرية للنموذج في الكويت، ولذلك يحتاج الأمر إلى دراسة العوامل التي أدت لهذا الانخفاض بما يتفق مع توصية دراسة (Jolly,etal,2017).

يخلص الباحث مما سبق إلى اختلاف مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي المؤثرة على القيمة الاقتصادية المضافة بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي وبعضها البعض. ومن ثم يرفض فرض العدم بمستوي معنوية ٥%، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم، ٢٠١٦). ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الخاصة بكل دولة، وتحتاج دولة الكويت إلى دراسة خاصة. ولذلك يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسة حول تحديد العوامل التي أدت إلى هذا التفاوت. كما يمكن الاعتماد على النموذج في التنبؤ بقياس القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر للكفاءة لبنوك كل دولة علي حده.

٣-٤-٣ اختبار الفرض الثالث

ويتم اختباره من خلال عرض نتائج تحليل الارتباط عند مستوى معنوية ٥% على مستوى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الخليجية ويتضح ذلك من الجدول رقم (٥) التالي:

جدول (٥): يقارن نتائج علاقات الارتباط بين البنوك التقليدية والإسلامية

	نوع البنك	القروض	حساسية المخاطر	السيولة	الإيرادات	جودة الإدارة	جودة الأصول	كفاية رأس المال	صافي الديون / رأس المال	الودائع	رأس المال المستمر	حقوق الملكية
Y Pearson Correlation	.966**	.966**	-.166**	.059	.294**	-.067	-.149*	.046	-.045	.962**	.932**	.956**
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.005	.351	.000	.294	.018	.467	.481	.000	.000	.000
Y Pearson Correlation	.503**	.503**	-.119*	.073	.406**	-.038	-.044	-.102*	-.008	.541**	.363**	.482**
Sig. (2-tailed)	.000	.000	.021	.157	.000	.457	.397	.046	.878	.000	.000	.000

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). * . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يتبين من الجدول السابق رقم (٥) ما يلي:

١- اتفاق البنوك التقليدية والإسلامية على وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات حقوق الملكية ورأس المال المستثمر والودائع والإيرادات والقروض وبين القيمة الاقتصادية المضافة بما يؤكد عدم تأثر هذه المتغيرات بطبيعة عمل البنك سواء تقليدي أو إسلامي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات جديني، (Karim & Alam, 2014, Dang, 2011) وسحنون، (٢٠١٧).

٢- اتفاق البنوك التقليدية والإسلامية على وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر حساسية مخاطر السوق والقيمة الاقتصادية المضافة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بومدين، ٢٠١٦).

٣- اختلفت البنوك التقليدية والإسلامية في مؤشرين، ففي البنوك التقليدية توجد علاقة ارتباط عكسية بين جودة الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة، ويعد ذلك منطقي فكلما زادت نسبة مخصص خسائر القروض الي اجمالي القروض انخفضت القيمة الاقتصادية المضافة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Dang, 2011)، وتقدم الدراسة دليل تطبيقي على دعم هذه العلاقة في مواجهة دراسات (Echekob, et al, 2014, Almazari, 2011) التي ترى وجود علاقة ارتباط طردية مع جودة الأصول. اما البنوك الإسلامية فالعلاقة عكسية مع كفاية رأس المال، ويعد ذلك منطقي فكلما زادت كفاية رأس المال تعطل جزء من الأموال المستثمرة مما يخفض القيمة الاقتصادية المضافة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسين، ٢٠١٦) بوجود فروق معنوية بين البنوك التقليدية والإسلامية في كفاية رأس المال، وتختلف مع دراسات (IFSB, 2014، الجابري، ٢٠١٥) بشأن تحسن جودة الأصول في البنوك الإسلامية عن التقليدية.

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% بين مؤشرات نسبة صافي الديون الي رأس المال وجودة الإدارة والسيولة وبين القيمة الاقتصادية المضافة وتتفق هذه النتيجة بخصوص عدم أهمية كفاية رأس المال مع دراسات (العبد، ٢٠١٦، شيا، ٢٠١٤، Sharmaa, 2012).

٥- افترض الباحث وجود مؤشر السلامة الشرعية في كل البنوك الإسلامية، لوجود هيئة رقابة شرعية بها، ما يتفق ذلك مع دراسات (بختي، ٢٠١٨، عبدالقادر، بطاهر، ٢٠١٨، IFSB, 2014، BCBS, 2010).

٦- يخلص الباحث مما سبق الي اتفاق البنوك الإسلامية والتقليدية في وجود علاقة بين اغلب مؤشرات تقييم الأداء المصرفي والقيمة الاقتصادية المضافة عند مستوى ٥%. ولتحديد أثر هذه

العلاقة التفسيرية يتم استخدام نتائج النموذج المقترح للبنوك التقليدية والإسلامية كما يتضح من الجدول رقم (٦) التالي:

جدول (٦): مقارنة نتائج علاقات الانحدار المتعدد للبنوك التقليدية والإسلامية

البنوك الإسلامية الخليجية	البنوك التقليدية الخليجية	بيان	
.000	.000	معنوية النموذج	
.554	.944	R ²	
.744	.972	R	
-940.074	-190.219	الثابت β_0	
.094	.023	معامل نموذج الانحدار	X1 حقوق الملكية
.000	.042	مستوي المعنوية	
-.059	.009	معامل نموذج الانحدار	X2 رأس المال المستثمر
.000	.008	مستوي المعنوية	
-.003	.061	معامل نموذج الانحدار	X3 الودائع
.618	.666	مستوي المعنوية	
-.012	-.019	معامل نموذج الانحدار	X4 نسبة صافي الديون الي رأس المال
.737	.202	مستوي المعنوية	
-.015	-.008	معامل نموذج الانحدار	X5 كفاية رأس المال
.670	.606	مستوي المعنوية	
-.009	.013	معامل نموذج الانحدار	جودة الاصول
.795	.414	مستوي المعنوية	
.028	-.009	معامل نموذج الانحدار	جودة الادارة
.391	.558	مستوي المعنوية	
217.208	53.558	معامل نموذج الانحدار	X8 الإيرادات
.000	.000	مستوي المعنوية	
.004	.019	معامل نموذج الانحدار	السيولة
.951	.208	مستوي المعنوية	
-.064	.011	معامل نموذج الانحدار	حساسية مخاطر السوق
.067	.489	مستوي المعنوية	
.031	.023	معامل نموذج الانحدار	القروض
.000	.000	مستوي المعنوية	

ويتضح من الجدول السابق رقم (٦) اختلاف معاملي التحديد والارتباط في البنوك التقليدية 94.4% و 97.2% عن معاملي التحديد والارتباط في البنوك الإسلامية 55.4% و 74.4%، مما يعني اختلاف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة في تفسير التغير في القيمة الاقتصادية المضافة بمستوي معنوية ٥%، وهذا يعني وجود اختلاف بين كفاءة أداء البنوك التقليدية والإسلامية لصالح البنوك التقليدية، واختلاف قيمة معاملات النموذجين، وتختلف هذه النتيجة عما توصلت اليه دراسات (IFSB, 2014, 2010, BCBS)، ويرجع ذلك الي تأثير قيود الشريعة الإسلامية في البنوك الإسلامية، ووجود القروض الحسنة وصغر حجم البنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية. كما يمكن الاعتماد على النموذج في التنبؤ بقياس القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التقليدية والإسلامية، ويعد هذا إضافة عملية قوية للدراسة، ومن ثم يرفض فرض العدم، بما يتفق مع نتيجة دراسة (إبراهيم، ٢٠١٦؛ حسين، ٢٠١٦؛ Sepideh, et al, 2018).

٤- النتائج والتوصيات

اقترحت الدراسة نموذج لقياس أثر مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي المصرفي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية -دراسة مقارنة، وخلصت الي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي علي القيمة الاقتصادية للبنوك الخليجية ككل، غير ان هذا التأثير يختلف بين الدول، ويختلف بين البنوك التقليدية والإسلامية. ويمكن تلخيص النتائج التالية:

١- يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة أفضل مقياس متعارف عليه للأداء في الأجل الطويل، كما تعد مؤشرات نظام التقييم الأمريكي من أفضل أساليب تقييم أداء البنوك، غير انها تحتاج الي تطوير بإضافة مؤشرا أخرى اليها قدمتها الدراسات السابقة أو اضافها الباحث لتحسين القيمة الاقتصادية المضافة.

٢- تناولت الدراسة نموذج مقترح ضم ١١ مؤشر لتقييم الأداء في البنوك وهي حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع، الإيرادات، القروض، حساسية مخاطر السوق، جودة الاصول، كفاية رأس المال، نسبة صافي الديون الي رأس المال، جودة الإدارة، السيولة واطافة مؤشر الالتزام بالسلامة الشرعية يطبق في البنوك الإسلامية فقط، وهذه اول دراسة تضم هذا العدد من المؤشرات.

٣- المؤشرات الأكثر تأثيرا على القيمة الاقتصادية المضافة هي حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع، الإيرادات، القروض، السيولة، حساسية مخاطر السوق، جودة الاصول، كفاية رأس المال. في حين المؤشرات الأقل تأثيرا هي نسبة صافي الديون الي رأس المال، جودة الإدارة.

- ٤- تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات تقييم الأداء المصرفي على القيمة الاقتصادية المضافة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي ككل. في حين تختلف هذه المؤشرات بشكل معنوي بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي. كما تختلف بين البنوك التقليدية والإسلامية.
- ٥- يتقارب معاملي التحديد والارتباط في كل دول مجلس التعاون فيما عدا الكويت الذي انخفض فيها هذان المعاملين بشكل كبير .
- ٦- يمكن الاستفادة من نتائج نموذج الدراسة المقترح في التنبؤ بالقيمة الاقتصادية المضافة لبنوك كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وللبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وللبنوك الخيجية ككل.

التوصيات

تتمثل اهم توصيات الدراسة فيما يلي:

- ١- استخدام البنوك المركزية لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة لقياس الكفاءة واعتباره أحد آليات الحوكمة المصرفية للرقابة على البنوك، مع عمل دراسات مقارنة بين الدول.
- ٢- اجراء مزيد من الدراسة حول تحديد العوامل التي أدت الي اختلاف أداء البنوك باختلاف دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة.
- ٣- تعاون الأيووفي مع لجنة بازل لإصدار معايير تناسب البنوك الإسلامية لمؤشرات تقييم الأداء المصرفي، بما يتناسب مع جوهر وطبيعة عمل هذه البنوك والواقع المحيط، او تصدر بازل نسخة خاصة للبنوك الإسلامية.

البحوث المستقبلية

- ١- دراسة أسباب اختلاف مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وبين البنوك التقليدية والإسلامية.
- ٢- دراسة استخدام أساليب متقدمة لترتيب أداء البنوك وسبل الوصول الي الكفاءة التامة وفق مقياس القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التقليدية والإسلامية.
- ٣- دراسة تطبيق نماذج قياس القيمة المضافة على الجامعات والهيئات الخدمية للتأكد من كفاءة الاستخدام وحسن توظيف الموارد.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم محمود محمد السيد (٢٠١٥)، الآثار الإقتصادية لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال على القطاع المصرفي، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد ٢، ص ٧٧١: ٨٠٠.
- إبراهيم، غادة أحمد (٢٠١٦)، "آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع المعايير المحاسبية في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس*، ع ١، ص ١٠٣٢-١١٦٧.
- أبو العز، حسين سعيد، ٢٠١٤، كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية " الواقع وسلامة التطبيق " *الجامعة الأردنية كلية الشريعة المؤتمر الدولي الأول للمالية للإسلامية، ٦ - ٧ أغسطس*.
- أبو محييد، موسى عمر (٢٠٠٨)، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية من خلال معيار بازل ٢"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية.
- احمد، عبد الله عبد القادر، ٢٠١٨، تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مجلد ٩، عدد ٢، ص ٦٨٥: ٦٦٢.
- اسماعيل، ميثم لعبيبي، (٢٠١٦) *المالية العامة مقايضات الكفاءة والعدالة مدخل النظرية الجزئية*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي (٢٠١٥)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض السَّعبي الجزائري للفترة، - ٢٠١١: ٢٠٠٥، *أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد ١٧، ص ٤٨: ٢٥.
- الجابري، خالد (٢٠١٥)، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مجلد ٦، ص ٣٠٣: ٢٧٥.
- الحرثسي، إبراهيم بلقة (٢٠٠٩)، "نحو إطار جديد لقياس كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفقاً لإطار منسجم مع بازل ٢"، الملتقى الدولي الثاني بعنوان: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٥-٦ مايو.

الدوري، مؤيد، عباس، رشا (٢٠١٨)، العوامل الاقتصادية والعوامل المميزة للأداء المالي وأثرها على القيمة السوقية المضافة للبنوك التجارية الأردنية، **البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد ٢١، عدد ٢، ص ٤٩:٦١.**

الذياب، بسام فتحي، عساف، عبد المعطي (٢٠١٤)، دراسة استكشافية لمدي تأثير المسؤولية الاجتماعية على أداء البنوك الإسلامية الأردنية من وجهة نظر الموظفين، **رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص ١: ٢١٧.**

الزعاوي، تهناني محمود (٢٠٠٨)، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.**

الزيني، تامر ابراهيم (٢٠١١)، "تقييم أثر تطبيق معايير بازل ٢ على القوائم المالية للبنوك الإسلامية: دراسة نظرية تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.**

السبي، عبد الغني (٢٠١٤)، تقييم دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في الأزمة المالية العالمية وتطوير النظام المحاسبي للبنوك اليمنية في ظل مدخل القيمة العادلة، **المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، شؤون العصر، مجلد ١٨، ص ٢٣٣:٢٥٩.**

الشرفا، ياسر، محمد النحال (٢٠١٧)، أثر تقلبات اسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين لأوراق المالية، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٩، عدد ١٨، ص ١١٨:١٤٤.**

الشيخ حسن، ماهر (٢٠٠٥)، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، **جامعة أم القرى، مكة المكرمة.**

الشيخ، نيفين أشرف محمد شفيق السعيد (٢٠١٩)، أثر القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على نسبة كفاية رأس المال للبنوك المصرية، **جامعة المنصورة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة.**

الطيب، سعود موسى، محمد عيسى شحاتيت، (٢٠١١)، "تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن"، **العلوم الإدارية، الأردن، ع ٢، ص ٣٤٨-٣٦٨.**

العبد، جلال إبراهيم (٢٠١٦)، محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMEL بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ع ١، ص ٤٣-٨١.

العبيدي، عادل سلطان، ٢٠١٧، أثر تطبيق الحوكمة علي مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٨، ص ٧٠:٩٠.

الفرا، أحمد نور الدين (٢٠٠٩)، "تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. الكراسنة، إبراهيم (٢٠٠٦)، "أطر محاسبية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

المساعدة، منور عطا الله (٢٠١٣)، أثر تطبيق مقررات بازل III على البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان - الأردن.

الوابل، سعد على (٢٠١٩)، قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، Vol. 6, No. 2, 2019, pp. 238-255, Global Journal of Economics and Business 255، عمارية، ٢٠١٨، تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد ١٢ عدد ١٥، ص ٢٣١:٢٥٧.

بومدين، ايمان، ٢٠١٦، تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٩، ص ١٤٢:١١٧.

توفيق، محب خلة (٢٠٠٧)، "متطلبات كفاية رأس المال المصرفي والأنظمة المصرفية العربية"، مجلة مصر المعاصرة، ع ٤٨٧، ص ٣٨٣-٤٧٧.

جدائني، سامية، سحنون جمال الدين (٢٠١٧)، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية : دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد ١٦، ص ٣٠١:٣٢٨.

حال، نيفين عبد القادر (٢٠١٤)، استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء المحاسبي للشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة-جامعة بورسعيد.

حسن، حمزة على (٢٠١٥)، "دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي: بالتطبيق على البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

حسين، علاء احمد (٢٠١٦)، قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وإنعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية، مجلد ٢٠، عدد ٤، ص ٢٢٩:٢٩٩.

حشاد، نبيل (٢٠٠٦)، "دليلك إلى اتفاق بازل ٢ (المضمون والأهمية والأبعاد)"، موسوعة بازل ٢، الجزء الأول، اتحاد البنوك العربية، إدارة البحوث، بيروت - لبنان.

خان، طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية / جدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

ختو، فريد، محمد قريشي (٢٠١٣)، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة الباحث، العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر ص ١٣٩ - ١٥٢.

خزام، محمد (٢٠٠١)، "العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية"، حولية البركة، مجلة علمية متخصصة بفقهاء معاميل نموذج الانحدارات والعمل المصرفي، العدد الثالث رمضان / ١٤٢٢ هـ نوفمبر (تشرين الثاني) .

دبيك، هاني أحمد (٢٠١٥)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

رايس، حدة، نوي فاطمة الزهراء (٢٠١٢)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مجلد ١، عدد ٢٦، ص ٥٥ : ٨٤.

شيداء، فيصل الطاهر (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة على كفاءة البنوك الإسلامية : نموذج غير معلمي، معهد جودة الإدارة العامة ، ص ٣٦، ع ١٣٨ ، سلطنة عمان ، ص ٥٥ : ١٠٠.

صالح، مفتاح، فاطمة رجال (٢٠١٣)، "تأثير مقررات بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي"، اسطنبول، تركيا: المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي.

طفاح، احمد (٢٠٠٥)، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط. عبد القادر، عبد الرحمن، عبد الكريم، المومن (٢٠١٨)، تقييم مؤشرات أداء البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، عدد ٥، ص ٣٧٥:٣٩٦ عبد القادر، قادة، على بطاهر (٢٠١٨)، تقييم كفاءة المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك ٢٠١٤ - ٢٠٠٨، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص ١٥٥:١٨٤.

عزت، ماجدة، (٢٠١٤)، دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات I11 بالتطبيق على البنوك المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ص ٣٤: ٥٩.

عكاب، احمد الشلال، غازي عبد المجيد الرقيبات، (٢٠١٧)، أثر عناصر تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (٢٠٠٥-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص ١:٦٦.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية، IFSB15، المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر ٢٠١٣.

مرقس، سمير سعد (٢٠١٤)، "مقررات بازل ٢ وأثرها على مواجهة التحديات والمخاطر المصرفية"، مجلة الاقتصاد والمحاسبة - مصر، ع ٦٥٣، ص ١٠-١٩.

ناصر، سليمان (٢٠١٣)، "كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات التطوير"، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Almumani, M. A. (2013). The relative efficiency of Saudi banks: Data envelopment analysis models. *International Journal of Academic Research in Accounting*, Finance and Management Sciences, 3(3), 152-161.
- Baik, B., Chae, J., Choi, S., & Farber, D. B. (2013). Changes in operational efficiency and firm performance: A frontier analysis approach. *Contemporary Accounting Research*, 30(3), 996-1026.
- Baker, A. E. (2011). A Data Envelopment Analysis of the Efficiency of Higher Education Institutions Using America's Best Colleges Ranking Data (*Doctoral dissertation, Walden University*).
- Basel committee on banking supervision (July 1988, Updated to April 1998), "International Convergence of Capital Measurement & Capital Standards", *bank for international settlements, WWW.bis.com*.
- Basel committee on banking supervision (1996), "Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market", *bank for international settlements, updated November 2005, WWW.bis.com*.
- Basel committee on banking supervision, (2004), "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework", *bank for international settlements, WWW.bis.com*.
- Basel committee on banking supervision. (2010), "Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring", *bank for international settlements, WWW.bis.com*.
- Bessis, J. (2015). Risk management in banking. John Wiley & Sons. - Chang, S. Y., & Chen, T. H. (2008). Performance ranking of Asian lead frame firms: a slack-based method in data envelopment analysis. *International Journal of Production Research*, 46(14), 3875-3885.

- Caton, W. F. (1997). Uniform financial institutions rating system. *Federal Register*, 62(3), 752-757.
- Coelli, T. J., Rao, D. S. P., O'Donnell, C. J., & Battese, G. E. (2005). An introduction to efficiency and productivity analysis. *Springer Science & Business Media*, pp: 1:325.
- Cooper, W. W., Seiford, L. M., & Zhu, J. (2011). Data envelopment analysis: History, models, and interpretations. In Handbook on data envelopment analysis (pp. 1-39). *Springer, Boston, MA*
- Cooper, W. W., Seiford, L. M., Tone, K., & Zhu, J. (2007). Some models and measures for evaluating performances with DEA: past accomplishments and future prospects. *Journal of Productivity Analysis*, 28(3), 151-163.
- Dang, U. (2011). The CAMEL rating system in banking supervision. A case study. Elali, W. (2011). EVA and shareholder value creation: an empirical study, PhD, *University of Westminster*.
- Elatrroush, I. M. (2011). Measuring Efficiency for Egyptian Textile and Apparel Industry Using Stochastic Frontier Analysis and Data Envelopment Analysis (*Doctoral dissertation, City University London*).
- García-Sánchez, I. M. (2010). The effectiveness of corporate governance: Board structure and business technical efficiency in Spain. *Central European Journal of Operations Research*, 18(3), 311-339.
- IFSB-Islamic Financial Services Board. (2014). Islamic Financial Services Industry Stability Report.
- Jaseem Ahmed, 2012, (Secretary General of IFSB) , Assessing the Regulatory Impact with respect to the current Islamic banking business model , presented at GIFF , Kuala Lumpur 18 Sep .
- Jinpei Liu, Mengdi Fang, Feifei Jin, Chengsong Wu and Huayou Chen, (2020), Multi-Attribute Decision Making Based on Stochastic DEA Cross-Efficiency with Ordinal Variable and Its Application to Evaluation of

- Banks' Sustainable Development, Sustainability 2020, www.mdpi.com/journal/sustainability.
- Jolly Puri · Shiv Prasad Yadav · Harish Garg, (2017), A new multi-component DEA approach using common set of weights methodology and imprecise data: an application to public sector banks in India with undesirable and shared resources, *Springer Science Business Media New York* 2017, pp 351–388.
- Kumar, N; & Singh. A. (2015). IOSR. Measuring Technical and Scale Efficiency of Banks in India Using DEA Journal of Business and Management, Vol 17, Issue 1. PP 66–71 *Master Thesis, Arcade University of Applied Sciences*.
- Mariappan, P., & Sreearathi, G. (2013). Application of Data Envelopment Analysis [DEA] to study the Performance Efficiency of the Scheduled Commercial Banks of India. *International Journals of Marketing and Technology*, 3(8), 52–70.
- Meza, D., & Jeong, K. Y. (2013). Measuring efficiency of lean six sigma project implementation using data envelopment analysis at NASA. *Journal of Industrial Engineering and Management (JIEM)*, 6(2), 401–422.
- Shahid, M. A., & Abbas, Z. (2012). Financial stability of Islamic banking in Pakistan: An empirical study. *African Journal of Business Management*, 6(10), 3706–3714.
- Sharma, S., Raina, D., & Singh, S. (2012). Measurement of technical efficiency and its sources: an experience of Indian banking sector. *International journal of economics and management*, 6(1), 35–57.
- Strampelli, G. (2011). The IAS/IFRS after the crisis: limiting the impact of fair value accounting on companies' capital. *European Company and Financial Law Review*, 8(1), 1–29.

- Tonanont, A. (2009). Performance evaluation in reverse logistics with data envelopment analysis. (Doctoral dissertation, *the University of Texas at Arlington*).
- Valencia, A. (2011). Opportunistic behavior using Level 3 fair-values under SFAS 157. THE FLORIDA STATE UNIVERSITY, DEPARTMENT OF ACCOUNTING ,pp 1:95.
- Vasile, B. (2013). Economic Value Added and Stakeholders Interests. *Economic Science Series*, 22(2), 512-512.
- Vijayakumar, A. (2012). Economic value added (EVA) and other accounting performance indicator: An empirical analysis of Indian automobile industry. *International Journals of Marketing and Technology*, 2(3), 131-153.
- Yüksel, H. (2012). Evaluation of the success of six sigma projects by data envelopment analysis. *International Journal of Business and Management*, 7(13), 75. pp 45:98.